حوليات آداب عين شمس المجلد 51 (عدد إبريل – يونيو 2023)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

نظام الحوكمة الالكترونية وتحديات التطبيق في الحكومات المحلية العراقية

م. م. علي عباس عبيد*

جمهورية العراق – جامعة بغداد– كلية العلوم السياسية- فرع النظم السياسية
aliabbas29baghdad@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/1/12
تاريخ قبول البحث: 2022/2/20
تاريخ النشر: 2023/6/30

المستخلص:

ان فكرة الحكومة المحلية تقوم على اساس تمتع الهيئات المحلية بصلاحيات واسعه من خلال ممارسة مهامها التي تؤديها في ظل سيادة الدولة وفق ما تنص عليه القوانين النافذة، التي رافقت نشوء وتطبيق النظام اللامركزي في العراق بعد عام 2003 والتي بدأت منذ كتابة الدستور النافذ لعام 2005 وقانون المحافظات رقم 21 لسنة 2008 ومع استمرار التطورات التكنولوجية والثورة الرقمية، اصبح من الضرورات على الدولة المعاصرة ان تتبنى تلك التقنيات الخاصة، بالاتصالات والمعلومات في تطوير معلوماتها ولغرض تقديم الخدمة العامة الى السكان المحليين وقد عملت المؤسسات المحلية على تطبيق مشروع نظام الحكومة الالكترونية التي تتمثل في تغيير نمط واسلوب تعامل وتفاعل المؤسسات كافة على اختلاف انواعها في تقديم الخدمات الحكومية الى المواطنين، ويعد مشروع الحكومة الالكترونية او الرقمية مشروعا ضخما يهدف الى اعادة خلق الحكومة ومؤسساتها وادارتها من جديد باتخاذ اجراءات عصرية مبتكرة لأداء الاعمال عن طريق تطويع التقنية وتسخيرها في تنفيذ الاجراءات الحكومية والذي يجعل الجودة والتميز شعار الحكومة الالكترونية الجديدة ويحولها الى مؤسسة اقتصادية تكنولوجية تنافس القطاع الخاص وفي مقدمتها الجودة وكسب رضا المستفيد وتوفير الوقت والجهد من مواطنين – مستثمرين وغيرهم.

الكلمات المفتاحية للبحث: (الحوكمة الالكترونية ،الحكومة المحلية، البيروقراطية)

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2023.

المقدمة

يعتقد الكثير من الأكاديميين ان الحوكمة الالكترونية ومفاهيمها نشأت مع انتشار الأنترنت في منتصف السبعينات وان هدفها هو التركيز على خدمة المواطن وبدأت دول العالم تتبنى هذا المفهوم من خلال عرض المعلومات الهامة على شبكة الانترنت واصبحت العديد من المعاملات الحكومية والتجارية تتم عبر هذه الشبكة ، كما انها تعد وسيلة فعالة لتحسين الاداء الحكومي وتشمل تقديم الخدمات للقطاع العام والخاص من خلال تسهيل معاملات المواطنين مستبعدة بذلك البيروقراطية والروتين الاداري في انجاز المعاملات اليومية ، وبما ان الحكومة المحلية تهدف الى تقديم الخدمة للمواطن المحلي الذي انتخبها فأن تطبيق نظام الحكومة الالكترونية سيحقق رضا وقبول لها عند السكان المحليين لأبناء الوحدة الادارية مما يزيد من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات المحلية ، اذ ان العالم بأسره دخل مرحلة متطورة ضمن افاق عصر المعلومات بهدف الاستفادة من التقنيات المتاحة في مجال نظم وتقنية المعلومات والاتصالات الذي اصبح المعيار الاساس الذي تقاس به درجة تقدم الامم في القرن الحادي والعشرين ، وهذا التطور السريع غير المفاهيم السائدة في اساليب التعامل على مستوى الدول والمنظمات والافراد بحيث اصبح العالم قرية صغيرة مترابطة ، لذا تقوم الدول بتطوير سياساتها العامة بما يتوافق مع متطلبات العصر الجديد والاشراف على سير العمل في الادارات الحكومية من خلال تطبيق الحكومة الالكترونية في المؤسسات العامة والتي تشير الى تسليم المعلومات والخدمات الوطنية والمحلية من خلال الوسائل الالكترونية للمواطنين والدوائر الرسمية الاخرى ، فهي تسهل عملية الوصول الى قواعد البيانات بسهولة مستبعدة بذلك البيروقراطية لترتقي بمستوى الانتاجية وتخفض كلف المعاملات الحكومية وتسهم في مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات فهي بذلك تشكل محور استراتيجية النهوض بالعمل الحكومي وغير الحكومي في مختلف دول العالم ،وهذا يعني التحول الجذري في المفاهيم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وعلاقة المواطن والمؤسسات مع بعضها بعضا وبذلك فهي تعمل على حل المشكلات التي تواجه مختلف شرائح المجتمع في تعاملاتهم اليومية مع الجهات الحكومية وتخفيف العراقيل البيروقراطية وهذا هو هدف الحكومة الالكترونية في تدعيم نشاط الحكومة الكلاسيكية بتقديم الخدمات آلياً للمستفيدين والسماح بالمشاركة في صنع القرار وتخفيف الاعباء المالية مقابل الخدمات التي تقدمها كلاسيكيا مع المحافظة على جودتها .

اشكالية البحث

تنطلق اشكالية البحث في ان البيروقراطية والروتين الاداري قد شكل عائقا امام تحقيق هدف اللامركزية التي تبناها المشرع العراقي بشكل فعلي بعد عام 2003 في ضمان سير تقديم الخدمات وكون الحكم المحلي يمثل قرار سياسي وممارسه ادارية وفنية فأن اشكالية البحث تتمثل في التساؤلات الاتية :-

1- ما مدى مساهمة الحكومات المحلية في تطبيق نظام حكومة الكترونية فعال ؟

2- ما هو واقع تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق ؟

3- هل نجحت المحافظات المحلية في تطبيق هذا النظام ام هناك تحديات تواجه تطبيق ذلك ؟ و ماهي متطلبات تجاوز تلك التحديات ؟

اهمية البحث

تأتي اهمية البحث في ان دور الحكومة المحلية بتقديم الخدمات المحلية للسكان المحليين في تطبيق هذا النظام الالكتروني الذي اتبعته العديد من دول العالم بغية التخلص من الاسلوب اليدوي التقليدي في التنظيم المحلي وللتخلص من مساوئ الادارة الحكومية والتحول نحو الادارة الالكترونية بما يضمن توفير الوقت والجهد والمال وحسن الاداء في العمل.

فرضية البحث

ان طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة (الحكومات المحلية، الحكومة الالكترونية) تكون طردية ، اذ كلما ازدادت فاعلية الحكومات المحلية في توفير الوسائل اللازمة لتطبيق نظام الحكومة الالكترونية انعكس ذلك ايجاباً على اداءها في تقديم الخدمات للمجتمع المحلي والعكس صحيح اذ كلما ضعفت الحكومة المحلية في تطبيق هذا النظام كلما اصبحت البيروقراطية والاجراءات الروتينية المعقدة هي المسيطر على عمل الاجهزة المحلية.

منهجية البحث

نظرا لأهمية البحث وما يحدث بينهما من تداخل وتفاعل ما بين المواطن وتقديم الخدمة المحلية فقد تم استخدام المنهج البنيوي القائم على تداخل وتفاعل الكل والجزء وكون الحكومة الالكترونية تشكل جزءا فعال من التنظيم الاداري وتساهم في نجاح عملية القرار الاداري المحلي، تم استخدام المقترب الوصفي والمقترب القانوني التحليلي لبحث ذلك .والمقترب التحليلي النظمي لبحث المتطلبات اللازمة لنجاح تطبيق الحكومة الالكترونية في ظل هذا النظام المحلي الذي يتبع ثنائية اللامركزية الادارية والسياسية.

هيكلية البحث

انتظمت هيكلية البحث في مقدمة وخاتمة بالاستنتاجات موزعة ضمن محورين تناول المحور الاول الاطار المفاهيمي وفي مطلبين الاول في نظام الحوكمة الالكترونية والثاني عن الحكومات المحلية اما المحور الثاني تناول واقع ومتطلبات الحكومة الالكترونية في العراق وفي مطلبين الاول عن واقع خدمة الحوكمة الالكترونية في العراق والثاني في متطلبات تطبيقها.

المحور الاول

(الاطار المفاهيمي للبحث)

اتجهت الكثير من الحكومات المحلية لدول العالم المختلفة في تطبيق الحكومة الالكترونية كونها النظام الذي سيؤدي الى استبدال الاسلوب اليدوي التقليدي بالأسلوب الالكتروني الجديد المعتمد على التكنولوجيا المتقدمة للتخلص من سلبيات ومساوئ الاداء الحكومي ولتحسين بناء الثقة بينها وبين الافراد وفي ضوء ذلك سنتناول هذا المحور كالاتي:-

اولا – مفهوم الحوكمة الالكترونية

اصبحت الحكومة الالكترونية ضرورة حتمية تسعى الدول المعاصرة الى تطبيقها في ظل عصر الثورة المعلوماتية الرقمية وهي الوسيلة لتحسين الاداء الحكومي والمحلي ليصبح اكثر فاعلية وكفاءة وتؤدي الى زيادة الشفافية والفاعلية في ادارة الدولة والاعتماد عليها يشكل عملية تغيير من شأنها ان تساعد على توسيع مجالات المواطنين والمجتمع المدني

واشراكهم في ادارة شؤون المجتمع المحلي من خلال الحوار المباشر ودعم اتخاذ القرارات وصياغة السياسات بشكل يتناسب مع حاجات المواطنين[1] وفي ضوء ذلك عرفتها الامم المتحدة عام 2002 بأنها(استخدام الانترنت والشبكة العالمية العريضة الواسعة لتقديم معلومات وخدمات الحكومة للمواطنين)[2] ويعرفها كذلك البنك الدولي انها (استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل زيادة كفاءة وفاعلية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمة من خدمات للمواطن ومجتمع الاعمال وذلك بتمكينهم بالمعلومات بما يساعد في القضاء على الفساد) [3] كما يخلط العديد من الباحثين بين الادارة الالكترونية والحكومة الالكترونية اذ ان الاولى تقتصر على الجانب الاداري المؤسسي من خلال تحسين الاجراءات الادارية وسرعة الاداء، اما الثانية فإنها تعني اعادة ابتكار الاعمال الحكومية بواسطة اساليب وطرق جديدة في الحصول على المعلومات وتوفر فرصة الوصول اليها من خلال المواقع الالكترونية [4]وتعود نشأة الحكومة الالكترونية الى ستينات القرن العشرين عندما قام فريق في وكالة الابحاث التابعه لوزارة الدفاع الامريكية بربط مجموعة من الاجهزة المتباعدة جغرافيا يتم من خلالها تبادل البيانات ومن ثم تم تحويل هذه الشبكة من الاستخدام العسكري الى الشبكة العالمية (الانترنت)[5] ، بالإضافة الى ان الحوكمة الالكترونية تعد من المواضيع المعاصرة وهي السبيل الناجح للارتقاء بالحكومات المحلية وتحسين العلاقة بين المواطنين واعضاءها المعينين والمنتخبين ولذا فأن وجودها يتطلب توفر عدة مقومات نوجزها كالاتي :-[6]

1- توفر بنى تحتية مناسبة اذ تسهم خدمات الحكومة الالكترونية في زيادة الطلب على خدمات تقنيات المعلومات والاتصالات مما يتطلب توفر بنية تحتية متطورة قادرة على استيعاب هذه الزيادة في الطلب وان تكون متاحة للجميع .مع وجود ايدي عاملة تتمتع بقدر من المهارة والقدرة على التعامل مع الحواسيب وتقديم الخدمة للمستفيد .

2- وجود الانظمة والتشريعات المناسبة التي تتماشى مع متطلبات الحكومة الالكترونية وان تتمتع بالقدر الكافي من المرونة على تطوير الانظمة والقوانين اللازمة لقيامها .

3- اعادة النظر في سير المعاملات الحكومية اذ ان تطبيقها لا يكون مجرد استعمال التقنيات الحديثة من اجل تنظيم العمليات الروتينية والبيروقراطية ولكن ينبغي ان تكون فرصة لتطوير سير العمليات بشكل يتناسب مع هذا النظام الجديد .

4- الخصوصية وأمن المعلومات اذ ان تقديم هذه الخدمات الكترونيا قد يتيح سوء استخدامها لذا ينبغي اعتماد وسائل مناسبة لحماية هذه الخدمات بما يتناسب مع اهميتها وحساسيتها ومن خلال ذلك تظهر اهداف الحكومة الالكترونية من خلال[7]:-

1-احداث اثر في الاجراءات الحكومية كالقضاء على الروتين والتعقيدات المكتبية وتوفير الخدمات الحكومية بصورة اسرع وكلفة اقل.

2–تطوير نظام ادارة الحكم والشؤون العامة وايجاد علاقة بين الموظفين والدولة في ادارة الشؤون العامة ومن امثلة ذلك ادى اعتماد نظام الانتخاب الالكتروني في ولاية أريزونا الأمريكية الى اشراك عدد من الناخبين يوازي ستة اضعاف المعدل العادي وذلك في الانتخابات الاولية للحزب الديمقراطي.

3–تقديم الخدمات الحكومية لمجتمع المواطنين ومجتمع رجال الاعمال وبمستويات قياسية عالية الجودة والدقة مع شفافية المعلومات وعرضها باستمرار امامهم والوصول بها الى اقصى المواقع الجغرافية داخل الدولة [8]

وبذلك سيكون هناك تحكم في المعلومات بدقة بين الدوائر الحكومية المختلفة مما ينعكس ايجابا على القطاعات المختلفة وعلى المواطنين مع زيادة للإنتاجية وانخفاض التكلفة في الاداء وتساعد على تحقيق الديمقراطية الالكترونية من خلال الاهتمام بالشؤون السياسية في البلد واساسيات النظام السياسي ويجعل من شرعية النظام السياسي في مدار الثقة مع المواطن والاستجابة للقوانين والنظم فضلا عن احترام الحريات العامة وحقوق الانسان وتوسيع المشاركة المجتمعية في العمل السياسي وحددت جامعة الدول العربية اهداف رئيسية تتصف بها الحكومة الالكترونية في اعلان القاهرة (18 يونيو 2003) تمثلت بـــــ(تحقيق كفاءة وعائد اكبر على الاستثمار، ضمان النفاذ المريح لخدمات الحكومة ومعلوماتها، التكامل بين الخدمات وبناء ثقة المستخدم وزيادة مشاركة المواطنين في الخدمات) [9]كما ان من مميزات هذه الحكومة الالكترونية انها ادارة بلا مكان ولا زمان فهي ليست كالإدارة التقليدية تقوم في مقار محددة على طالب الخدمة الذهاب اليها للحصول على ما يريد وانما يحصل عليها طالما توفرت تقنيات الاتصال كالأنترنت او الهاتف ، وانها لا تقوم على ساعات عمل محددة بل تمارس عملها طوال الوقت لتقديم الخدمة العامة [10]

ثانيا – مفهوم الحكومات المحلية

تختلف الدول في تبني اساليب نظمها الادارية والسياسية تبعا لظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الا انها لا تخرج عن تبني احد النظامين المركزي او المحلي والحكومة المحلية بوصفها تمثل اشخاصا معنوية منحها القانون هذا الكيان فهي تمثل السلطة المحلية لما تسعى اليه من الحفاظ على وحدة الدولة السياسية والقانونية ولحماية مصالح المجتمع المحلي والمال العام من الاستغلال مما تؤدي الى تحقيق التوازن لجميع مكونات الدولة. وعلى هذا الاساس ان مصطلح الحكم يعني النظام السياسي فيقال نظام حكم برلماني –رئاسي وما شابه ذلك ، وتتعدد التعاريف عن الحكومة المحلية اذ يعرفها قاموس اكسفورد الحديث انها (الحكومة المنصبه من مجموعه من الاشخاص لمكان معين انتخبت من السكان المحليين الذين يتولون مسؤولية هذه الحكومة وينفذون القرارات التي تتخذها) [11] كذلك يعرف الكاتب الانكليزي جورج بلير الحكومة المحلية انها (اي منظمة لها سكان يقيمون في منطقة جغرافية معينه مع وجود تنظيم مسموح به وهيئة حاكمة وشخصية قانونية مستقلة وسلطة تقدم الخدمات العامة وسلطة لجلب جزءا من ايراداتها)[12] كما يعد البعض ان الحكومة المحلية جاءت نتيجة لتطور المفاهيم واتساع وظائف الدولة وازدياد حاجات السكان ونشاط الاقاليم وبذلك تعد الهيئات المحلية تطورا للادارة المحلية الى الحكم الذاتي الى الحكم المحلي والاختلاف يكمن في درجة الاستقلالية والصلاحيات الممنوحة لها التي تأتي ضمن اطار اللامركزية والتي تختلف بحسب صلاحياتها المنصوص عليها في الدستور والقانون ،

فإذا نظرنا الى اللامركزية على انها تعني النقل نجد ان هذا النقل للاختصاصات والصلاحيات قد يأخذ صيغة التفويض فنكون ازاء عدم تركيز اداري او يأخذ صيغة توزيع فنكون امام لامركزية سياسية(فيدرالية) او صيغة نقل للسلطات والصلاحيات فنكون امام لامركزية ادارية [13] اما التعريف الاجرائي للباحث فيرى ان الحكومة المحلية تلك السلطة التي تتمتع بأجهزة ووحدات ادارية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي واداري تقع ضمن نطاق الدولة وفي مستوى أدنى من النظام السياسي الاعلى تعمل على ادارة شؤونها بنفسها تحت رقابة واشراف الحكومة الاتحادية.

المحور الثاني

واقع ومتطلبات تطبيق الحوكمة الالكترونية

ان التحولات التي شهدها العراق والتي احدثت تغييرات عديده وعلى مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية اثرت على النظام السياسي للدولة العليا والنظام المحلي اذ تم الاخذ بالنظام البرلماني الاتحادي الى جانب النظام اللامركزي الاداري وتم العمل بهما بعد عام 2003 وما تبع هذه المرحله من اصدار قوانين مهمه مثل قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية سنة 2004 وامر سلطة الائتلاف المؤقتة حتى انتهت ذروة هذا التغيير الى صدور الدستور العراقي الدائم لعام 2005 وقانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 ، ومع دخول تكنولوجيا المعلومات وشبكة الانترنت باستخدامها الواسع بعد الاحتلال وهو امر لم يشهد العراق قبل ذلك مما يستدعي ذلك التعرف على واقع الحكومة الالكترونية في تقديم الخدمات وماهي التحديات التي واجهت تطبيقها وما هي متطلبات نجاحها وفي مطلبين :-

اولا- الواقع

يمكن متابعة واقع الحكومة المحلية الالكترونية وفقا لما اعلنته الحكومة العراقية بتطبيق الخطة المركزية للحكومة الالكترونية واعتمادها من قبل الوزارات والحكومات المحلية واقليم كردستان بما يساهم في بناء القدرات المادية والبشرية والمعرفية لتوظيف تكنولوجيا المعلومات في العراق ويأتي اعتماد هذا النظام بهدف اصلاح نظم الادارة والحكم المحلي لنقل مراكز اتخاذ القرارات الى السلطات والقيادات المحلية في مواقع العمل الميدانية واشراك وحدات الحكم المحلي في عملية التخطيط للتنمية الشاملة على المستويات المحلية والاقليمية من خلال نظام معلومات يحقق الاهداف المتوخاة التي ترمي الى تحقيقيها الحكومة المحلية [14] وقد تم تشكيل لجنة حكومية بموجب الامر (46 لسنة 2009) تتولى التنسيق مع الجهات المعنية في مجال الحكم المحلي مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي وغيرها وتم عقد مؤتمرا دوليا للحكومة الالكترونية في بغداد عام 2009 وتم مناقشة خطة العمل الحكومية التي تمثلت بالتوعية والاتصالات والقدرات البشرية والاطار القانوني والبنية التحتية للاتصالات والموارد المالية وتقديم الوعي لصانع القرار المحلي والجمهور [15] وتم عقد مؤتمرا اخر عام 2011 في عمان لغرض وضع مؤشرات اداء رصد وتقييم الجاهزية الالكترونية داخل مختلف المؤسسات العراقية وقد قامت الحكومة بصياغة خطة العمل الاستراتيجية للحكومة الالكترونية من خلال اطلاق بوابة

الحكومة الالكترونية للعراق ووضع اطار التخاطب البيني الحكومي والتصميم المعماري للمؤسسات الوطنية ولضمان تطبيق نظام الحكومة الالكترونية لا بد من توفر ثمانية عناصر تسعى الحكومة المحلية الى الالتزام بها وهي (سيادة القانون –المشاركة –الشفافية – الاستجابة – الرأي الجماعي – الفعالية والكفاءة –الشمولية– المساءلة والعدالة) [16] وقد اقامت لجنة تنسيق وإدارة النشاط الحكومي باتجاه إنشاء الحكومة الالكترونية في الامانة العامة لمجلس الوزراء وبالتعاون مع جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنظمة الاسكوا (ESCWA) ورشة عمل بعنوان التحول الرقمي الاستراتيجيات والتطبيقات، وأكدت اللجنة في الكلمة التي القاها وكيل وزارة الاتصالات الدكتور أمير البياتي نيابة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ان الورشة تأتي تنفيذاً لما جاء في محاور البرنامج الحكومي وانسجاماً مع متطلبات التحول الرقمي واتمتة الاجراءات في دوائر الدولة، فضلاً عن انها ستسهم في اطلاع المنظمة بحكم دورهم وموقعهم في المحافل الدولية على أبرز الإنجازات التي حققها العراق في التحول نحو الحكومة الالكترونية وتطبيقها دعماً للناتج المحلي والاجمالي[17] ورغم هذه الجهود المبذولة لتطبيق نظام الحكومة الالكترونية الا ان الواقع يشير الى ان المؤسسات المحلية تعاني من ضعف في التطبيق وتحديات عديدة تتمثل في عدم وجود سند قانوني تستند اليه عند القيام بمهامها وانعدام الامن المعلوماتي وعدم وجود نظام تقني موثوق به وكذلك ضعف مؤشر خدمة الانترنيت إذ ان ضعف نوعية وخدمة الانترنيت في المناطق المتاحة فضلاً عن عدم تغطيتها لكافة مناطق العراق، لا تؤدي إلى صعوبة تطوير تطبيق الحكومة الالكترونية والوصول بها إلى مراتب متقدمة فحسب بل تؤدي إلى عدم إمكانية تطبيقها، وعدم كفاية البنى التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، المتمثلة بمراكز البيانات وأجهزة وشبكات الحاسوب وأجهزة إدارة قواعد البيانات، وكل الأجهزة المادية المستخدمة لربط أجهزة الحاسوب، مع ضعف رأس المال البشري إذ يعتمد هذا المؤشر على قضية التعليم، من حيث الأمية ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة والنسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم، فكلما يضعف رأس المال البشري كنتيجة لانخفاض نوعية التعليم، كلما يؤدي إلى سوء تطبيق الحكومة الالكترونية بسبب عدم وجودة المعرفة والمهارات [18] ويتضح ان الحكومة الالكترونية ليست الحل العاجل لمشاكلنا ولن تغير طبيعة العمل الحكومي واداءه بشكل فوري بل هي عملية تطويرية طويلة الامد تحمل في طياتها مخاطر كبيرة ويجب ان يصاحبها تطوير ثقافي واداري شامل للتغلب على التحديات التي تواجهها. مما يستدعي ذلك الى البحث عن اهم المتطلبات اللازمة لقيامها، كما ان الرضا الشعبي لن يتحقق الا بتقديم الخدمات اللازمة للمواطنين، فالوثائق الدستورية، والقوانين لن يكون لها قيمة إذا لم يكن المراد منها تجسيدها على ارض الواقع، وفي مقدمتها تقديم الخدمات، واشباع حاجات الناس فتردي الخدمات مع تزايد حالات الفساد المالي والاداري أدى الى تكتل المواطنين الى الجماعات الفرعية، والانضواء تحت لوائها، وتصور أنها الحل في ضوء غياب الخدمات الحكومية مما تعزز ضعف التكامل، والاندماج الوطني [19] وفي بداية تشكيل سلطات المحافظات شهدت تعاوناً ملحوظ في المشاريع بينها، وبين سلطة الائتلاف المؤقتة في المحافظات التي أشرفت على تأسيس مجالسها في الم ا رحل الأولى وبشكل منفصل عن الحكومة المركزية، وفي بعض الأحيان تتصف بمرونة الجوانب المالية المشتركة، وبعد انتخابات 2009 م ازدادت صلاحيات المجالس من الناحية المالية، إذ أصبحت لها ميزانية خاصة، وتم فتح وحدات حسابية كاملة مستقلة عن الإدارات المدنية، وأصبح بإمكانها الإنفاق على المحافظة وممارسة الإدارة المالية، والتمويل كما

في برامج تنمية الإقاليم، وتسريع الأعمار، ثم توسعت المهام لتعمل على أساس المبادئ الأساسية لوضع الخطة المالية، وربطها بالموازنة على مستوى المحافظة ووضع أهداف واضحة لتحديد متطلبات، وحاجات المجتمع، وتطوير الوسائل لتحقيق السياسات والخطط، وتقويم الأداء، كذلك تحديد أولويات المحافظة، والمبادرة بمشروعات انفرادية، أو عن طريق المشاركة مع منظمات دولية؛ وتنفيذها، وقد نجحت بعض المجالس المحلية في تبني التخطيط الاستراتيجي، وتعزيز دور الرقابة المالية في مكافحة الفساد المالي، والإداري، ومتابعة تنفيذ الموازنات المحلية، إذ أظهرت خطة التنمية الوطنية لعام 2014 – 2017 وكذلك خطة التنمية الموضوعة لعام 2018–2020 أن هناك تفاوتاً تنموياً بين الحضر، والريف في الخدمات، والبنى التحتية، فهناك تردٍ في الخدمات ومستوى البنى التحتية في المناطق الريفية، إذ بلغت نسبة السكان المخدومين بشبكة توزيع المياه الصالحة للشرب بحسب البيئة لعام 2015 م على مستوى العراق ٨٦.٨ ٪ وقد كالنسبة في الحضر ٨١.٤ ٪ في حين كانت النسبة في الريف٥٧ ٪ وأعلى نسبة سجلت في الحضر في كل من محافظات ديالى، وواسط، وأمانة بغداد، أما أقل نسبة فكانت في أطراف بغداد، والتي بلغت) ٤٤ ٪ وفي الريف فإ ن أعلى مستوى نسبة للمخدومين بالمياه سجلت في ريف ذي قار بنسبة 93% وكذلك الحال بشأن خدمة الطاقة الكهربائية، فهناك تباين في نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية وبحسب إحصاءات وزارة التخطيط ان90 ٪ من الأسر العراقية تعاني من إهدار الموارد وسوء تخصيصها، وغياب التخصيصات المالية لمشاريع استراتيجية مثل محطات كهرباء، ومجمعات سكنية ومشاريع صرف صحي، وغيرها من المشاريع التي تهيأ فرص عمل، وترفع من المستوى الخدمي للمحافظات، فقد نفذت مشاريع مثل تسيج الحدائق، تغليف أرصفة، وان أهم ما يؤثر على الواقع الخدمي هو فقدان المجالس المحلية في السياق اليومي مع الحكومة المركزية، واعتمادها مبدأ المعارضة في أغلب القرارات على رغم من عدم أهلية بعض تلك المواقف والتي تعتمد الحكومة المركزية فيها على مستشارين اختصاص في تنفيذ المشاريع الخدمية كما أشارت اللجنة المركزية لتقييم الاستقرار في المحافظات التي بينت مستشارية الأمن الوطني في تقاريرها الفصلية أن المحافظات جميعها تعاني من أزمة كهرباء، وعدم الحصول على مياه شرب، والتلوث الصناعي في الأنهار، وقربها من المناطق السكنية، واكتظاظ المدارس بالطلاب، ووجود المدارس المبنية من الطين، أو مواد دون المستوى المطلوب، وعدم وجود نظام صرف صحي متطور [20]

ثانيا – متطلبات التطبيق

ان تطبيق الحكومة الالكترونية على المستوى الوطني بشكل عام والمستوى المحلي بشكل خاص يعد عملية معقدة تحتاج الى نظام متكامل من المكونات التقنية والمعلوماتية ونظرا لان الواقع العملي في العراق يشير الى تلكؤ تجربة مجالس المحافظات نتيجة محددات وقيود ادارية واخرى فنية تؤثر في اداءها ،كمنظومة الفساد الذي يشكل عبئا ثقيلا على موارد السكان المحليين ويخلق حالة عدم الرضا عن الخدمات العامه ويقوض الثقه في المؤسسات العامه ويكبت النمو والاستثمار التجاري ويعد مرضا مزمنا ناتجا عن التقاليد المحليه ويستخدم القاده السياسيون فهم المواطنين المتسامح تجاه الفساد كعذر لعدم قيامهم بأي شيء بهذا الصدد مما ينعكس على اداء الخدمات العامة والمجتمع المحلي على وجه

الخصوص[21] وعليه فأن السؤال المطروح ماهي المتطلبات اللازمة لقيام حكومة الكترونية ناجحة تساهم في نجاح واستقرار المؤسسات المحلية والاتحادية ؟ يمكن تناول هذه المتطلبات على النحو الاتي :-

1- متطلبات ويب-قراطية :-

وتشير هذه المتطلبات الى استخدام شبكة الويب (الانترنت) في التعامل مع المجتمع المحلي وقد تبنت بعض دول العالم هذا الاتجاه على سبيل المثال اصدرت الولايات المتحدة الامريكية قانون الحكومة الالكترونية عام 2002 ووقع عليه الرئيس الامريكي جورج بوش وتضمن هذا القانون التوسع في استخدام شبكة الانترنت وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات لتقديم الخدمات الحكومية الى المواطنين وكذلك نصت المادة الاولى من قانون المعاملات والتجارة الالكتروني رقم (2 لسنة 2002)لدولة الامارات العربية المتحدة على صحة التعاقد بالوسائط الالكترونية اذ يجد الزائر موقعا الكترونيا يوفر له مدخل على سلطات الدولة الثلاث (التشريعية – التنفيذية – القضائية) ومن خلالها تتوفر مداخل على المؤسسات والهيئات كافة التي تتبع كل سلطة [22] مع التأكيد على ان ذلك يتطلب احداث تغييرات واسعه تشمل نوعية العاملين والاجهزة المستخدمة وطرق الاداء ، كما يتطلب ذلك اعداد حزم برمجية وتطبيقات مستخدمة وناجحة فضلا عن سهولة الاجراءات في التعامل مع قاعدة البيانات بسهولة[23]

وبذلك فأن تطبيق هذا النظام سيسهم في حصول الحكومة الاتحادية على التقارير والادوار التي تقوم بها مجالس المحافظات الكترونيا ويسهل عملية انجاز الاعمال وتحقيق اداء في تنفيذ البرامج الحكومية وتطبيق السياسات العامة وكذلك يساعد على الحد من الفساد الاداري وتقليل اثاره السلبية على المجتمع وسلوكيات الافراد وتقديم الخدمات وفق برنامج منظم سلفا فالمواطن يستطيع الحصول على الخدمات في وقت(24) ساعة دون تدخل من جانب العاملين فضلا عن الشفافية في انجاز المعاملات والتقليل من المشاكل الادارية والتنظيمية والاجتماعية[24]ومن خلال تبني منظومه ادارية ناجحه تقوم على اساس التخطيط الفعال والخطة المكتوبه والهيكل التنظيمي والقيادة الناجحة ومن ثم فاعلية الرقابة في ممارسة مهامها .واستخدام شبكة الانترنت في كافة المجالات لتقديم الخدمات للمواطنين .

2- متطلبات مؤسساتية :-

وتتم من خلال مكافحة الفساد والبيروقراطية التي تعد اكبر افه من افات التنمية واكبر عائق دون تنفيذ ارادة الشعب ولذلك يجب مكافحتها من كل مظاهرها[25] والتخلص من الروتين الحكومي وهذا يعد من اهم الاهداف الادارية التي تسعى الحكومات المحلية لتحقيقها[26]ويعد الفساد معوق اساس لأطر بناء الدولة ووجود السلطة المركزية في الدولة وسياستها ينعكس في اسلوب سيطرتها على ثرواتها ومقدراتها مما يدفعها الى السير باتجاهين[27]:-

الاتجاه الاول – محاولة تبني استراتيجية وعبر تخطيط مركزي لمكافحة الفساد في جميع مؤسسات الدولة والتثقيف على هذا الاساس وايجاد المحفزات التي من شأنها الارتقاء بالأداء الوظيفي في قطاعات الدوله كافه وتشريع القوانين الرادعة لمن تثبت ادانته في هذا الاتجاه وان يكون للمجلس المحلي هدف استراتيجي يتمثل في تنمية المجتمع المحلي ومكافحة

الفساد وتوفير خدمات البنية التحتية بصورة مضطرده بإتباع اساليب ديمقراطية تعتمد المشاركة الشفافة في نطاق المجلس المحلي والمؤسسات العامة والخاصة [28] .

الاتجاه الثاني- في حالة كانت الدولة ضعيفة ولا تتمكن من السيطرة على مخارج ثرواتها ومردوداتها الماليه فأن الفساد سيجد منافذا ليس من السهولة السيطرة عليها في ظل غياب الاداء الرقابي للحكومة على مؤسسات الدولة المختلفة وعند تشريع قوانين مكافحة الفساد فأنه يتعذر تطبيقها على ارض الواقع نظرا لتواجد عدد من المؤسسات التي توغل فيها الفساد من اجهزة ومسؤولين واصبحت منظومة تحتاج الى جهود مضاعفة للتخلص منها وابرزها نشر الوعي وثقافة المؤسسات في تبني النهج الديمقراطي، ومكافحة الفساد تتم من خلال التداول السلمي للعملية الانتخابية واحترام حقوق الانسان واعتماد الشفافية والمساءلة والرقابة وتبني نظام الحوكمة في ادارة المؤسسات اذ يقوم بتخفيف اعباء الحكومة ونقل الكثير من مهامها المتعلقه بإدارة المؤسسات الاقتصادية للقطاع الخاص والتعاوني لكي تتفرغ الدولة لمسؤولياتها السيادية وتفعيل دور الاجهزة الامنية والمحاكم وهيئات الادعاء العام في محاسبة المفسدين والاهتمام بأنظمة الرقابة والتدقيق التي تسهم في الحد من تجاوزات الادارات المحلية للقوانين والانظمة الرقابية وهذا سيؤدي الى الحد من الفساد[29] ،وكذلك من خلال تعميق اسس النزاهة وتعزيز البناء التنظيمي للمؤسسات بإحداث تغييرات شاملة في آليات عمل المؤسسات العامة وافساح المجال امام الجمهور في تقديم الشكاوى بحق المخالفين وانشاء دواوين الشكاوى واصلاح البرامج والسياسات العامة واخضاعها للمساءلة والمحاسبة فالعديد من البرامج اقيمت لخدمة اغراض خاصة من قبل مؤسسات لا تخضع لنظام الرقابة في النظام السياسي ولذلك ينبغي عند وضع البرامج الاخذ في الحسبان قدرتها على تقديم الخدمات للمواطنين. ومن المتطلبات الاخرى وجود بنى تحتية الكترونية قوية داخل المؤسسات تتمثل بشبكة اتصالات حديثة وشاملة تعتمد على الوسائل المتطورة اللازمة لإنجاز نظام الحكومة الالكترونية من الحواسيب وشبكات الهاتف المحمول فضلا عن توفر البيئة التشريعية والضمانات القانونية التي تكفل الاعتراف بعمليات الحكومة الالكترونية مع توفر الامن الالكتروني والسرية الالكترونية والثقافة والوعي المجتمعي وغير ذلك بما يساعد على نجاح تطبيق هذا النظام .

3- متطلبات فنية:-

وتتمثل في الاستعانة بالجهات الاستشارية والبحثية ووضع الخطط وتحديد منافذ الحكومة الالكترونية وتدريب وتأهيل المسؤولين على هذه التقنية فضلا عن الاستعانة بالقطاع الخاص لتنفيذ بعض المراحل وتطوير التنظيم الاداري والمعاملات والخدمات الحكومية التي تحتاج الى تحولات جذرية تأتي عن طريق اعادة تشكيل الهرم الاداري وبيان حدود السلطات والمسؤوليات والواجبات مع استحداث ادارات جديدة وتغيير في شكل الاجراءات الحكومية لكي تتناسب مع مبادئ الحكومة الالكترونية مع اطلاق برامج اعلامية لتثقيف المجتمع وكذلك في وجود قيادات ادارية تمتلك الرغبة في البناء والتطوير وذلك لان عملية اتخاذ القرارات تعتمد بالدرجة الاساس على المعلومات المتاحة لذا ينبغي ان تعكس هذه القرارات رغبات المجتمع المحلي وهذه هي طبيعة العمل المؤسسي في ظل نظام الحكومة الالكترونية حينما تعددت مصادر المعلومات في الاونة الاخيرة وتطور التكنولوجيا والنشر الالكتروني للدراسات المنشورة على شبكة الانترنت او المخزونة على الاقراص الليزرية[30] والتي من الممكن ان تعزز اهمية هذا النظام ومكانته في الساحة المجتمعية مع الاخذ

بالتحسين المستمر في الادارة تخطيطا وتشريعا وتنفيذا شاملا يقوم على الاستخدام الامثل للموارد في اتجاه تحقيق الاهداف[31] وينبغي تطوير وحدة البحوث والدراسات السياسية للمراكز والمؤسسات البحثية بتقديم خدمات للمؤسسات والاحزاب السياسية الحاكمة [32] .

الخاتمة

في خاتمة بحثنا نجد ان الحكومة الالكترونية تعني استخدام التكنلوجيا المتقدمة والتقنيات والاتصالات في ظل عصر الثورة الرقمية والذي اصبح من الضرورات التي يجب ان تتبناها الدول المعاصرة في تطوير مؤسساتها وان الحكومة المحلية تعد التجسيد العملي لنظام اللامركزية بشقيها السياسي والاداري القائم على اساس تفويض وتوزيع ونقل الاختصاصات والصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والاطراف المحلية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري وخضوعها لرقابة المركز، وقد عملت الحكومة المحلية على تبني ذلك في مؤسساتها المحلية الا ان الواقع العملي يشير الى خلاف ذلك نتيجة عدم توفر البنى التحتية اللازمة لنجاح تطبيق هذا النظام مما يؤشر تلكؤ شديد ينعكس على المنظومة الحكومية بشكل عام والمنظومة الالكترونية بشكل خاص ، وتوصلنا الى اهم الاستنتاجات والتوصيات وهي كالاتي :-

اولا – الاستنتاجات

1- ان الحكومة المحلية والالكترونية يسعى كلا منهما الى تحقيق غرض مشترك وهو تقديم الخدمة العامة لسكان الوحدة المحلية مما يساعد على شعور الفرد بأهميته في التأثير باتخاذ القرارت المحلية وتنفيذها مما يعزز ثقته بنفسه ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي وهي الخطوة الاساس نحو تطوير روح المواطنة الحرة.

2- ان الحكومة المحلية تهدف الى تقديم الخدمة العامة الى السكان المحليين من خلال الاجهزة الادارية والوحدات التابعة لها ، كما ان الحكومة الالكترونية تقوم على استخدام تكنولوجيا المعلومات لغرض ايصال الخدمة الى المواطن بأقل كلفة وأسرع وقت بعيدا عن الاجراءات البيروقراطية والتعقيدات المكتبية وان ضرورة الاخذ بهذا النظام جاءت نظرا للتحديات التي واجهت عمل الحكومات المحلية وابرزها التحديات الادارية والفنية.

3- واجه تطبيق نظام الحوكمة الالكترونية مجموعة من التحديات التي تمثلت بعدم توفر البنى التحتية الالكترونية كالهواتف والانترنت وسوء انقطاع التيار الكهربائي وعدم توفر اجهزة الحواسيب وقلة وجود رأس المال البشري وعدم وجود استراتيجية محكمة وسند قانوني تستند اليه عند القيام بمهامها وانعدام الامن المعلوماتي وعدم وجود نظام تقني موثوق به وكذلك ضعف مؤشر خدمة الانترنيت إذ ان ضعف نوعية وخدمة الانترنيت وعدم تغطيتها لكافة مناطق العراق، ، وعدم كفاية البنى التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، المتمثلة بمراكز البيانات وأجهزة وشبكات الحاسوب وأجهزة إدارة قواعد البيانات.

4- ان تطبيق هذا النظام على المستوى الوطني بشكل عام والمستوى المحلي بشكل خاص يعد عملية معقدة تحتاج الى نظام متكامل من المكونات التقنية والمعلوماتية ونظرا لان الواقع العملي في العراق يشير الى ضعف المؤسسات في

التعامل الالكتروني وبالتالي يؤدي الى تلكؤ تجربة مجالس المحافظات نتيجة محددات وقيود ادارية واخرى فنية تؤثر في اداءها ،كمنظومة الفساد الذي يشكل عبئا ثقيلا على موارد السكان المحليين ويخلق حالة عدم الرضا عن الخدمات العامة ويقوض الثقة في المؤسسات العامة وغير ذلك ..

ثانيا – التوصيات

1- ضرورة الاسراع بإصدار القوانين التي تنظم عمل الحوكمة الالكترونية واعتماد نظام امني معلوماتي في الحفاظ على سرية البيانات ، مع اقامة دورات تدريبية لمكافحة الامية المعلوماتية والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال .

2- وضع تشريعات جديدة تؤطر عمل الحكومة الالكترونية بما يلائم التحول التقني والتطور المستمر للأجهزة الالكترونية ، تسمح بتبسيط الاجراءات الادارية والتخلص من الروتين الاداري واصدار قانون اتحادي ينظم ويشرف على عمل الحكومة الالكترونية في مؤسسات الدولة كافة .بما يساعد على سد الفجوة الرقمية بين المؤسسات الحكومية .

3- ضرروه انشاء مراكز في كل محافظة تتولى مهمة اعداد وتدريب القادة المحليين على استخدام الوسائل الالكترونية حتى يتمكنوا من صناعة واتخاذ القرار المحلي تجاه سكان الوحدة الادارية بسهولة ويسر وسرعه مع ضرورة نشر الوعي المجتمعي عبر منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام والاحزاب السياسية اذ انها الاقرب للقاعدة الشعبية والمجتمعية بالتعريف بالحكومة الالكترونية ومبادئها وكيفية استخدام وسائلها فضلا عن التزام المؤسسات المحلية بمعايير الشفافية والنزاهة في عرض مخرجات عملها على الجمهور المحلي.

Abstract

Electronic governance system and implementation challenges in Iraqi local governments

By Ali Abbas Obaid

The idea of local government is based on the fact that local bodies enjoy broad powers through the exercise of their tasks that they perform under the sovereignty of the state according to what is stipulated in the laws in force, which accompanied the emergence and implementation of the decentralized system in Iraq after 2003, which began since the writing of the effective constitution of 2005 and the provincial law. No. 21 of 2008 and with the continuation of technological developments and the digital revolution, it has become imperative for the contemporary state to adopt those special technologies for communication and information in developing its information and for the purpose of providing public service to the local population. Local institutions have worked on implementing the e-government system project, which is represented in changing the pattern The method of dealing and interaction of all institutions of all kinds in providing government services to citizens The electronic or digital government project is a huge project that aims to re-create the government, its institutions and departments by taking modern and innovative measures to perform business by adapting technology and harnessing it in the implementation of government procedures, which makes quality and excellence the motto of the new e-government and transforms it into an economic and technological institution that competes with the private sector in the forefront. Quality, gaining the satisfaction of the beneficiary, and saving time and effort from citizens - investors and others

Keywords research : (local government, -government, bureaucracy)

الهوامش

([1])قطيش، عبداللطيف.(2013).الادارة العامة من النظرية الى التطبيق دراسة مقارنه . ط1.منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت. ص 177

([2])حسين، مريم خالص.(2013).الحكومة الالكترونية .بحث منشور في وزارة المالية –الدائرة الاقتصادية –قسم السياسة الضريبية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة .العدد الخاص بمؤتمر الكلية .ص 414

([3])عبد الخالق سالم، خالد.(2014) . الحكومة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات . ط1 . دار النهضة العربية . بيروت. ص 130

([4])ايهاب عيسى، طارق عامر.(2017). الحكومة الالكترونية، ط1. المؤسسة العربية للعلوم والثقافة .القاهرة .ص 15

([5])الشيخ، حسن.(2008). الحكومة الالكترونية دراسة متطلبات وجاهزية ومعلومات التجربة التقنية المعلوماتية في دول الخليج العربي . ط1. مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية . ص 67

([6])الهياجنة، احمد فخري.(2016).ادارة مشاريع الحكومة الالكترونية تجارب عربية وعالمية . بحث منشور في المعهد العربي لانماء المدن.السعودية . ص 4

([7])قطيش، عبداللطيف .مصدر سبق ذكره.ص 178.

([8])عبد الكريم ايهاب، خلف الحلفي.(2016).الحوكمة الاكاديمية واثر اخلاقيات العمل ومهارات المدراء الاستراتيجيين في تطبيقها .ط1.دار الفراهيدي للنشر والتوزيع .بغداد ص 19-21

([9])مريم خالص حسين .مصدر سبق ذكرة . ص 445

([10])القيسي، حنان محمد.(2012). الادارة الالكترونية وتقديم الخدمات العامة . بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية . العدد الاول . جامعة ديالى . ص 17

([11]) Oxford Word1999. Power Local Government Oxford Universty Press ،Dicitionry London p 44

([12])George.S.Blair1989 Government At the Grass – Roots .California palisadas publishers .p14

([13])الحلو، ماجد راغب.(1973).علم الادارة العامة ط1،مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية .ص196 وكذلك ينظر// ظريف بطرس،1973. الادارة المحلية مفهومها وايكولوجيتها . موسوعة الحكم المحلي الاساسيات النظرية للحكم المحلي .ج1.المنظمة العربية للعلوم الادارية .مطبعة النهضة. مصر. ص 9

([14])محرم ، صبحي.(1980). نحو انشاء نظام معلومات للحكم المحلي . بحث منشور في مجلة المركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري ، العدد الرابع عشر . ايلول .بغداد .ص87-88

([15])محمد عصام احمد، واخرون.(2012) . جاهزية الادارات المحلية لاعتماد الحوكمة الالكترونية دراسة حالة في ديوان محافظة نينوى .بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد . العدد 93. السنة 35 . ايار . ص 192

([16])مريم خالص حسين.مصدر سبق ذكرة ، ص 455

([17])الامانة العامة لمجلس الوزراء. (2022) .(لجنة الحكومة الالكترونية والتحول الرقمي) http://www.cabinet.iq .تاريخ الزيارة 2022/6/7

([18])الجبوري،حامدعبدالحسين.(2022). الحكومة الالكترونية وتحديات التطبيق في العراق. https://annabaa.or . تاريخ الزيارة 2022/6/7 .

([19])علاي، ستار جبار.(2010) . الانتخابات العراقية وتأثريها على التخطيط الاستراتيجي . ندوة أقامها . قسم الدراسات السياسية. بيت الحكمة. بغداد. ص ٢٦

([20])محيسن، زهراء.(2019) " اثر منظمات المجتمع المدني في تعزيز الحكم المحلي في العراق بعد العام 2003" .رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية . ص 71-73

([21])البنك الدولي.(2015). تجربة الحكومة الجورجية في مكافحة الفساد. ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط .ط2. بغداد .ص25

([22])العبودي،عباس زبون.(2012).الاطار القانوني للحكومة الالكترونية .بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية . العدد الاول .جامعة ديالى.ص 97

([23])حمادي، خالد عبد الله.(2013) .التصدي للفساد الاداري من خلال التحول الى الادارة الالكترونية للحكومة المحلية .مجلة المفتش العام .العدد المزدوج (3-4) السنة الثانية . ص 105

([24])حمادي، خالد عبد الله. (2013) ، مصدر سبق ذكرة . ص 104

([25])نور الله كمال، واخرون .(1973).الاتجاهات الحديثة في الادارة المحلية .موسوعة الحكم المحلي ج1.مصدر سبق ذكره .ص 802

([26])الخفاجي، علي عبد الرزاق.(2013). الحكومات المحلية وصنع السياسة العامة في العراق .ط1. مكتبة السنهوري . بغداد . ص 163

([27])الجميلي ، سعدون.(2013) .الفساد الاداري والمالي مفاهيمه وتطبيقاته. بغداد . ص11.

([28])منظمة الشفافية الدولية.(2012) نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد(كتاب المرجعية) . ص117

([29])الساعدي، صبار علي محمد.(2015). "جدولة تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد الاداري والمالي في محافظة بغداد". بحث دبلوم (غير منشور). جامعة بغداد . كلية الادارة والاقتصاد . ص17-1

([30]) رشيد، بان اوميد.(2015). المجلات العلمية في المواقع الالكترونية لكليات جامعة بغداد على الويب ، جامعة بغداد .مجلة كلية التربية للبنات . المجلد 26 . العدد 1 . ص 274

([31]) شحيل، احمد حسين.(2009) . تدريس مادة مبادئ العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد المعوقات والحلول . مجلة العلوم السياسية . العددان 38-39 . ص386.

([32]) عبيد بن نداء راحيل العنزي .(2015) . مستقبل اصلاح الادارة التربوية في رؤية ابن عاشور المقاصدية ومستهدفات التعليم في رؤية المملكة 2030 ، بحث منشور في مجلة البحوث التربوية والنفسية – جامعة بغداد . العدد 74 ، المجلد 19 ، ص113.

المراجع

1-ايهاب عيسى، طارق عامر.(2017). الحكومة الالكترونية، ط1. المؤسسة العربية للعلوم والثقافة .القاهرة .

2-البنك الدولي.(2015). تجربة الحكومة الجورجية في مكافحة الفساد. ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط .ط2. بغداد .

3-الجميلي ، سعدون.(2013) .الفساد الاداري والمالي مفاهيمه وتطبيقاته. بغداد .

4-حسين، مريم خالص.(2013).الحكومة الالكترونية .بحث منشور في وزارة المالية –الدائرة الاقتصادية –قسم السياسة الضريبية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة .العدد الخاص بمؤتمر الكلية.

5-الحلو، ماجد راغب.(1973).علم الادارة العامة ط1،مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية .

6-حمادي، خالد عبد الله.(2013) .التصدي للفساد الاداري من خلال التحول الى الادارة الالكترونية للحكومة المحلية .مجلة المفتش العام .العدد المزدوج (3-4) السنة الثانية .

7-الخفاجي، علي عبد الرزاق.(2013). الحكومات المحلية وصنع السياسة العامة في العراق .ط1. مكتبة السنهوري . بغداد .

8-رشيد، بان اوميد.(2015). المجلات العلمية في المواقع الالكترونية لكليات جامعة بغداد على الويب ، جامعة بغداد .مجلة كلية التربية للبنات . المجلد 26 . العدد 1 .

9-الساعدي، صبار علي محمد.(2015). "جدولة تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد الاداري والمالي في محافظة بغداد". بحث دبلوم (غير منشور). جامعة بغداد . كلية الادارة والاقتصاد .

10-شحيل، احمد حسين.(2009) . تدريس مادة مبادئ العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد المعوقات والحلول . مجلة العلوم السياسية . العددان 38-39 .

11-الشيخ، حسن.(2008). الحكومة الالكترونية دراسة متطلبات وجاهزية ومعلومات التجربة التقنية المعلوماتية في دول الخليج العربي . ط1. مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية.

12-ظريف بطرس،1973. الادارة المحلية مفهومها وايكولوجيتها . موسوعة الحكم المحلي الاساسيات النظرية للحكم المحلي .ج1.المنظمة العربية للعلوم الادارية .مطبعة النهضة. مصر.

13-عبد الخالق سالم، خالد.(2014) . الحكومة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات . ط1 . دار النهضة العربية . بيروت.

14- عبد الكريم ايهاب، خلف الحلفي.(2016).الحوكمة الاكاديمية واثر اخلاقيات العمل ومهارات المدراء الاستراتيجيين في تطبيقها .ط1.دار الفراهيدي للنشر والتوزيع .بغداد.

15-العبودي،عباس زبون.(2012).الاطار القانوني للحكومة الالكترونية .بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية . العدد الاول .جامعة ديالى.

16-عبيد بن نداء راحيل العنزي .(2015) . مستقبل اصلاح الادارة التربوية في رؤية ابن عاشور المقاصدية ومستهدفات التعليم في رؤية المملكة 2030 ، بحث منشور في مجلة البحوث التربوية والنفسية – جامعة بغداد . العدد 74 ، المجلد 19

17-علاي، ستار جبار.(2010) . الانتخابات العراقية وتأثريها على التخطيط الاستراتيجي . ندوة أقامها . قسم الدراسات السياسية. بيت الحكمة. بغداد.

18-قطيش، عبداللطيف.(2013).الادارة العامة من النظرية الى التطبيق دراسة مقارنه . ط1.منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت.

19-القيسي، حنان محمد.(2012). الادارة الالكترونية وتقديم الخدمات العامة . بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية . العدد الاول . جامعة ديالى .

20-محرم ، صبحي.(1980). نحو انشاء نظام معلومات للحكم المحلي . بحث منشور في مجلة المركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري ، العدد الرابع عشر . ايلول .بغداد .

21-محمد عصام احمد، واخرون.(2012) . جاهزية الادارات المحلية لاعتماد الحوكمة الالكترونية دراسة حالة في ديوان محافظة نينوى .بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد . العدد 93. السنة 35 . ايار .

22-محيسن، زهراء.(2019) " اثر منظمات المجتمع المدني في تعزيز الحكم المحلي في العراق بعد العام 2003" .رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية .

23-منظمة الشفافية الدولية.(2012) نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد(كتاب المرجعية) .

24-الهياجنة، احمد فخري.(2016).ادارة مشاريع الحكومة الالكترونية تجارب عربية وعالمية . بحث منشور في المعهد العربي لانماء المدن.السعودية .

المراجع باللغة الاجنبية

1- George.S.Blair1989 Government At the Grass – Roots .California palisadas publishers .

2- Oxford Word1999. Power Local Government Oxford Universty Press ،Dicitionry London .

الانترنت

1-الامانة العامة لمجلس الوزراء. (2022) .(لجنة الحكومة الالكترونية والتحول الرقمي) http://www.cabinet.iq تاريخ الزيارة 2022/6/7.

2-الجبوري، حامد عبد الحسين.(2022). الحكومة الالكترونية وتحديات التطبيق في العراق. https://annabaa.or . تاريخ الزيارة 2022/6/7.